رابطة العالم الإسلامي

الأمـانـة الـعـامــة

الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

ضعف مؤسسات المجتمع المدني

إعـداد

المهندس نهاد عوض أحمد

المدير العام لمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) - الولايات المتحدة الأمريكية

مقدم إلى

المؤتمر الإسلامي العالمي

مكافحة الإرهـــاب

الذي تنظمه

رابطة العالم الإسلامي

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكة المكرمة

٣ - ٦ / جمادى الأولى / ١٤٣٦ هـ، الموافق: ٢٢ - ٢٥ / فبراير / ٢٠١٥ م

رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

صندوق البريد (٥٣٧) أو (٥٣٨) مكة المكرمة (٢١٩٥٥)

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٥٦٠٠٩١٩ – الفاكس: ٥٦٠١٣١٩ – ٥٦٠١٢٦٧

برقياً: رابطة – مكة، تلكس: ٥٤٠٠٠٩ و٥٤٠٣٩٠

www.themwl.org

البريد الإلكتروني للإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

conferences@themwl.org

واتس أب: ٠٠٩٦٦٥٠٣٣٩٦٣٢٠ :whatsApp

سيتناول البحث ما يلي:

١) ما هي مؤسسات المجتمع المدني؟

٢) دور مؤسسات المجتمع المدني.

٣) واقع مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي.

٤) التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي.

٥) دور الشباب في مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي.

٦) أثر ضعف مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي على الشباب.

٧) الرد على شبهات حول شرعية وهوية مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي.

٨) التوصيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، وبعد.

أصبح الإرهاب قضية تشغل بال كثير من المجتمعات والدول العربية والإسلامية والغربية بسبب الآثار المدمرة على أمن واستقرار هذه البلدان، ولم يعد الإرهاب هاجسا أمنيا فحسب يشغل السلطات الرسمية والحكومية، بل أصبح مصدر قلق اجتماعي واقتصادي، ناهيك عن الاهتمام الإعلامي والسياسي به على المستوى الدولي.

لكن لم يبرز الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة الخطيرة دراسة شاملة - للتعرف على الأسباب والظروف التي تقود آلافا من شباب الأمة العربية والإسلامية إلى القيام بأعمال قتل وتدمير - إلا مؤخراً، فبدأت الحكومات والمؤسسات المهتمة بعقد المؤتمرات والندوات، ودعت إليها المختصين والخبراء في الشؤون الأمنية والعسكرية والسياسية؛ لمناقشة سبل مواجهة الإرهاب من خلال استخدام القوة؛ فاكتشفوا أن استخدام القوة والحلول الأمنية لوحدها ستزيد المشكلة تعقيدا، ولم يتم الانتباه إلى العوامل السياسية والاجتماعية التي عادة ما تكون البيئة الخصبة التي ينشأ فيها الإرهاب ويترعرع، ومن بين هذه العوامل التي تساعد على التطرف بين الشباب غياب أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي التي تمكن هؤلاء الشباب من التعبير عن مشاعرهم وآرائهم؛ بالإضافة إلى الاستفادة من قدراتهم؛

ومساهماتهم في بناء وتنمية مجتمعاتهم.

ومن الملاحظ أن العالمَين العربي والإسلامي يعانيان من غياب وضعف ثقافة المجتمع المدني ومؤسساته؛ خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وذلك لأسباب عدة تتناولها هذه الورقة (وسوف أستعين بما كتبه غيري في هذا المجال؛ بالإضافة إلى تجربة مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية «كير» في الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن بين هذه الأسباب أسباب سياسية وأمنية في بعض البلدان، وفي بلدان أخرى نجد أن سبب ضعف مؤسسات المجتمع المدني هو عدم وجود التشريعات والقوانين التي تسمح بموجبها إقامة مؤسسات المجتمع المدني، وأما في البلاد التي يوجد فيها مؤسسات المجتمع المدني هي في الأغلب تعاني من تحديات كبيرة، من بينها قلة الدعم المالي؛ وعدم توفر الخبرة؛ وضعف البنية التحتية؛ وعدم انتشارها في المجتمع.

وبشكل عام فإن المجتمع العربي لا يمتلك المؤسسات التي تمكن جميع شرائحه من الانخراط في الحياة العامة؛ وخصوصا الشباب منهم، فأين يذهب الشباب ليفرغ طاقته ويقضي أوقاته؟ وما هي الجهات التي تحتويه وتساعده على تنمية قدراته؟ وأين هي المنابر المفتوحة له ليعبر عن مشاعره وآرائه ومواهبه؟

الإجابة هي بيئة العدالة والحرية المسؤولة؛ المنصوص عليها في الدستور والمحمية بالقانون؛ والمتفق عليها من جميع مكونات المجتمع؛ والتي تساهم في تنفيذها مؤسسات المجتمع المدني.

ما هي مؤسسات المجتمع المدني؟

هي مؤسسات غير ربحية وغير حكومية؛ مسجلة لدى الدولة ومتخصصة برسالة وخطة وبرنامج عمل وميزانية، وتعتمد على طاقات المجتمع البشرية والمالية، وكلّما كان المجتمع حيويّاً؛ تزايد حجم المنخرطين والمتطوعين والمتبرعين، واتسعت مساحة ودائرة الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني حلقة وصل بين المجتمع والدولة، وهي التي توصل صوت المواطن ورأيه إلى صناع القرار، وهدفها تعميق مفهوم المواطنة من خلال السعي إلى عقد تسوية سياسية بين أجهزة الدولة وأفراد المجتمع، وكذلك تعمل على تقوية أداء المجتمع والدولة في الجوانب الإنسانية والمجتمعية؛ مثل حقوق الإنسان؛ والتنمية؛ والمشاركة السياسية؛ والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية؛ ومحاربة الفساد؛ والاهتمام بالعاطلين عن العمل والعجزة؛ وغيرها من الأمور، ويتفاوت نوع وعدد مؤسسات المجتمع المدني من مجتمع إلى آخر، ومن بلد إلى بلد؛ حسب القوانين والتشريعات التي تسمح بتناول القضايا التي ذُكرت، وبعض البلدان لا توجد فيها مثل هذه القوانين والتشريعات؛ وبالتالي يقتصر فيها وجود الجمعيات الأهلية على المؤسسات التي تشرف عليها الحكومية وتدعمها، وعادة ما يكون نشاطها في الخدمات الإنسانية؛ كرعاية الأيتام؛ ومساعدة المحتاجين؛ وغير ذلك، وتتفاوت طبيعة وعدد الهيئات حسب المجتمع؛ وتأخذ أشكالا متعددة، مثل: (الجمعيات الخيرية؛ النقابات المهنية؛ الأندية الشبابية؛ جمعيات حقوق الإنسان؛ الجمعيات الدعوية؛ الجمعيات الثقافية؛ الجمعيات النسائية؛ الأحزاب السياسية؛ الجمعيات المهتمة بالعاطلين عن العمل؛ الصناديق الخيرية؛ وجمعيات الحفاظ على البيئة... الخ)، وعادة ما تتكون مؤسسات المجتمع من

أعضاء يتشاركون في وضع الرؤى والخطط؛ ويتشاركون في برامج المؤسسة والاستفادة منها، وأحد أهم خصائص نجاح مؤسسات المجتمع المدني كونها مستقلة مالياً؛ حيث تعتمد في تمويلها على الأعضاء والمانحين غير الحكوميين من القطاع الخاص؛ ومن مصادر وقفية خاصة بها.

علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالحكومات .

علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالحكومات تقوم على مبدأي الشراكة والرقابة في تطوير المجتمع والنهوض به؛ من خلال إشراك أفراد المجتمع في برامج وخطط المؤسسة في تفاعلها مع السياسات العامة، وفي الوضع المثالي تستفيد كل من السلطة التنفيذية والتشريعية من تواجد مؤسسات المجتمع المدني؛ لتصل معدلات المشاركة السياسية إلى أعلى مستوياتها لتحقيق التقدم والازدهار، فتستفيد الحكومة من استشارة مؤسسات المجتمع المدني واطلاعها على خططها وبرامجها؛ حتى يكون هناك تواصل بين فئات المجتمع والدولة، وبهذا تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع الحكومة في تعريف المواطنين بخطط ومشاريع الحكومة.

ولمؤسسات المجتمع المدني دور الرقابة على أداء الحكومة ومؤسساتها الرسمية في جميع برامجها؛ وذلك من خلال وجود ممثليها في المجتمع لاستقبال تقارير وشكاوى تُقدَّم ضمن أطر متفق عليها؛ مثل التقارير الدورية، وكذلك عن طريق الاتصال المباشر بأجهزة الرقابة والسلطات التشريعية، وأحياناً من خلال استخدام وسائل الإعلام لنشر الوعي بأداء الحكومة والتزامها بالمبادئ ومعايير التقدم، ولممارسة الضغوط على المسؤولين إن تطلب الأمر ذلك، وبذلك يكون للمؤسسات الأهلية دور هام في التأثير من خلال متابعة ومراقبة عملية الإصلاح الداخلي؛ وبناء وتطوير الوعي

المجتمعي، وعلاقة الشراكة والرقابة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة؛ ليستا ملزمتين للحكومة بالقانون؛ لأن مؤسسات المجتمع المدني هي هيئات غير حكومية.

وبموجب قانون الترخيص - المعمول به في دول مؤسسات المجتمع المدني- يتوجب على مؤسسات المجتمع أن تُقدِّم التقارير المالية والمعلومات الإدارية الأساسية والضرورية؛ (مثل النظام الداخلي؛ وأسماء أعضاء مجالس الإدارة؛ أو أي تغييرات تطرأ عليها) للجهات الحكومية المختصة للتأكد من سلامة مصادر التمويل وصرفها والتأكد من سلامة إدارة المؤسسة، وفي حال تأخر مؤسسات المجتمع المدني أو عدم الالتزام بقوانين تقديم التقارير المالية تستطيع الدولة تطبيق العقوبات والغرامات حسب القوانين المنصوص عليها؛ بما فيها سحب الترخيص وإغلاق المؤسسة.

الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في جانب حقوق الإنسان:

النشاط التنظيمي:

* الدفع باتجاه تبني الحكومات لخطط استراتيجية وطنية لتأهيل وتدريب مؤسسات المجتمع المدني على كافة الاحتياجات المالية والإدارية، وعقد كافة الفعاليات من حيث الندوات والمؤتمرات والدورات لهذه الغاية.
* التواصل مع الجمهور من خلال وسائط الاتصال للتوعية بآليات عمل مؤسسات المجتمع المدني، وفتح الحوار حول المواضيع المتصلة بالديمقراطية والتسامح والتعددية وقبول الآخر.

* العمل على توفير الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني لتمكينها من القيام بأدوارها.

* نشر التقارير بعد التوثيق والرصد وتقصي الحقائق؛ والتحقيق في انتهاكات حق حرية الرأي والتعبير.

* حث القطاع الخاص على الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في تبادل الأدوار.

النشاط الإعلامى:

يعتبر الإعلام أحد أقوى وسائل منظمات المجتمع المدني لتحقيق غاياتها وأهدافها، إذ شهد العالم تطوراً مذهلا في وسائل الإعلام، مما سارع في ازدياد وتيرة التأثير ونقل المعلومة بعيداً عن أي حدود جغرافية خلال وقت قصير جدا، ويرى البعض أن منظمات المجتمع المدني خاضت مسيراتها النضالية من أجل الحقوق المدنية والسياسية؛ نظرا للانتهاكات التى وقعت عليها؛ وكان من أهمها الحق في حرية الرأي والتعبير؛ باعتبارها وعاء لحقوق الإنسان مما انعكس على مستوى البرامج وأساليب العمل المتبعة من قبلها، وعليه فقد كان للإعلام دور مركزي في نشر قضايا ومطالب المجتمع المدني بالمجمل؛ بل أصبح هذا التوجه أمميا على صعيد الأمم المتحدة، وإن وسائل الإعلام لحركة حقوق الإنسان – كمحدد أساسى وجوهري لنشر حقوق الإنسان – أصبحت معياراً كاشفاً لتقدم المجتمعات، ومرد ذلك لاعتبارات عدة منها:

* الإعلام يشكل وسيلة هامة وحيوية لدى حركة حقوق الإنسان لتأمين حماية حقيقية لها.

* للإعلام دور مهم في إيجاد مجتمعات مفتوحة وقادرة على الدفاع وتدعيم حقوق الإنسان من خلال فهم الأدوار الحقيقية التي من الممكن القيام بها من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة بشكل مستمر؛ تتضمن مناقشة كافة القضايا والاتصال المباشر بين الصحفيين والإعلاميين ونشطاء حقوق الإنسان، وتنظيم اجتماعات مستمرة لمناقشة كافة المستجدات على أوضاع حقوق الانسان، واقتراح خطوات لبناء وتعزيز الثقة بين الإعلام ونشطاء حقوق الإنسان.

تنظيم وتنشيط المجتمع للمشاركة في العملية السياسية:

* القيام بحملات توعية مستمرة لتعزيز ثقافة التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده.

* التعاون مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، وبخاصة في صياغة القوانين وتعديلها.

* إعداد ونشر الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل التي تؤثر على تفعيل وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

* تطوير دراسات وأبحاث في مجال التنمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن في التخطيط والتنفيذ، ونقل التنمية إلى مختلف المناطق بناء على الدراسات، بهدف سد الفجوات الحاصلة بين المناطق المختلفة.

* المشاركة مع الجهات الرسمية في حل المشاكل والصعوبات الداخلية، بهدف تحقيق الاستقرار، وتوفير الأمن، وذلك من خلال حملات توعية مستمرة.

* توفير المعلومات المتاحة لدى هذه المؤسسات لمتخذي القرار في السلطة، ذلك أن ما يمكن أن تصل إليه هذه المؤسسات من معلومات أكثر مما يمكن أن تصل إليه المؤسسة الرسمية.

التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي:

من خلال دراسة واقع مؤسسات المجتمع المدني العربى والإسلامى يتضح أنها تواجه العديد من التحديات الموضوعية لتتكمن من القيام بدورها وتحقيق رسالتها في حماية حقوق الإنسان، وجل التحديات تكمن في الإطار التشريعى المنظم لعمل مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الوطنى، إذ لا تزال القوانين المتعلقة بعملها تتضمن العديد من الإشكاليات التى تعوق هذه المؤسسات عن القيام بدورها، وتتمثل في:

- ✓ إشكاليات التأسيس: لا تزال القوانين بمجملها في المنطقة العربية تضع العديد من العقبات الإجرائية أمام تأسيس منظمات المجتمع المدني.
- ✓ عقبات أمام ممارسة النشاطات والفعاليات: إذ عادة ما يتم وضع القيود على ممارسة منظمات المجتمع المدني لنشاطاتها.
- ✓ عقبات أمام الحصول على التمويل المالي: إذ تشترط القوانين المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني التي ترغب في الحصول على تمويل؛ موافقة الجهات المعنية.
- ✓ عمل منظمات المجتمع المدني يطغى على العمل القطاعي أو الأفقي، وشكلت هذه القضية محور نقاش كبير وتحديداً في منظمات حقوق الإنسان، مما ينعكس على تأثير وفاعلية نشاطات هذه المنظمات، ويشكل مخاطبة الجمهور وقناعته بعمل المنظمات أحد أهم دوافع

العمل للضغط باتجاه تبني عملها وتوصياتها.

- ✓ الثقافة العامة للمجتمع: تشكل الثقافة المجتمعية وإدراكها لعمل مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم روافد نجاحها، ولا يخفى أن الثقافة العامة في المنطقة العربية تعاني من فهم قاصر لعمل هذه المنظمات، ومن المفاهيم الخاطئة لدور منظمات المجتمع المدني حصر أنشطتها في الأعمال الخيرية فحسب.
- ✓ حداثة المفهوم في حد ذاته، فقد وردت إلى المجتمع العربي صيغُ منظمات المجتمع المدني بمفهومها المعاصر خلال العقود القليلة السابقة، ومن هنا فإن قواعد بناء هذه المنظمات ما يزال رخوا، وهذا يفسر تهاويه أمام أوهى الضغوط التي يتعرض لها، وخصوصا السياسية منها.
- ✓ ضعف الثقافة المدنية القادرة على نقل بعض أفراد المجتمع العربي من الثقافة المتوارثة، إلى الثقافة المدنية المرتكزة على تعزيز دور المنظمات المدنية.
- ✓ هيئات المجتمع المدني هي في الأساس ذات صبغة (تطوّعية)؛ كونها ناشئة بشكل مستقل عن المجتمع، وتعتمد على طاقاته البشرية والمالية، فكلّما كان المجتمع حيويّاً؛ تزايد حجم المتطوعين والمتبرعين، وحين تضعف روح التطوّع والعطاء في المجتمع، فإن منظمات المجتمع المدني تذوي وتذبل، ولا تكون قادرة على القيام بمهامها.

مظاهر ضعف مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي:

ويكمن إجمال ذلك فيما يلي:

١- ضعف الخبرات والكفاءات الإدارية والقانونية.

٢- ضعف التأهيل، وعدم توفر مؤسسات التدريب التي تتولى تأهيل الكادر القيادي المحلي القادر على إعادة هيكلة أسس بناء منظمات المجتمع المدني من منطلقات محلية مبدعة وعلى أسس راسخة، تأخذ في الحسبان الموروثات الثقافية، وتراعي الخلفيات الحضارية، وتصهرها جميعًا في بوتقة معاصرة مع المفاهيم الحديثة.

٣- ضعف التمويل والدعم، والقدرة على تعبئة الموارد.

٤- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية الوافية.

٥- سيطرة قيم اجتماعية وثقافية تقليدية تقف حجر عثرة في طريق تحقيق التنمية المحلية، فضلا عن أن كثيرا من الفئات الاجتماعية مشدودة أكثر إلى عنصر التقليد، ولا تقبل بالتغيير والتحديث نتيجة لما قد يشكله هذا التحديث من تهديد لمصالحها وامتيازاتها.

٦- سيادة نسق قيمي سلبي له اليد الطولى في توجيه السلوك والدوافع والإنجاز نحو الفعل الاجتماعي المحلي الموجه للتنمية المحلية.

دور الشباب في مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي:

عندما تتواجد مؤسسات المجتمع المدني الناجحة فإنها تعمل على استيعاب طاقات الشباب، وتوفير أسباب الأمان الاجتماعي والثقافي والنفسي لهم، وتلبية احتياجهم لتحقيق الذات، وتوفير البيئات العملية الكفيلة بتعميق روح العمل

الجماعي والمؤسسي المنظم في نفوسهم، وتيسير اندماج الأفراد المنحدرين من مناطق وشرائح مختلفة في إنجاز أعمال ومشاريع مشتركة، والقضاء على ترسبات التفرقة الموروثة والفئوية وتطوير المهارات القيادية، وتأهيل الكوادر، وتعزيز القبول برأي الأغلبية واختيار الأفراد الأكثر كفاءة لقيادة أعمال جمعياتهم، وتعزيز آليات المراقبة والمحاسبة والمساءلة، والتعود على العملية الانتخابية، وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وتداول المسؤولية بالطرق الحضارية، لكن في غياب أو في حالة ضعف هذه المؤسسات لاستيعاب الشباب وتوفير منابر التنفيس لهم ولمساعدتهم في مواجهة التحديات التي يعيشونها وتوجيه طاقاتهم؛ تتنامى لديهم مشاعر الإحساس بالضياع؛ مما يدفعهم إلى أن يتجهوا نحو بدائل ومحاضن تحتويهم وتلبي حاجاتهم؛ وتخرجهم من دائرة المجتمع الذي رفضهم إلى دائرة الانعزال والتطرف والعنف.

ضعف مؤسسات المجتمع المدني وأثره على زيادة التطرف والعنف:

إن ظاهرة الإرهاب التي يشهدها العالم العربي؛ لا تستند إلى شنّ حروب نظامية، بقدر ما تستهدف نظام الحياة الاجتماعية؛ وبنية الدولة الوطنية؛ بالتسلّل من خلال التصدعات الحقوقية والمظالم الاجتماعية القائمة، ومن ثم فإن ضعف مؤسسات المجتمع المدني في برامجها لاستقطاب الشباب نابع من عدم قدرتها على الاستناد إلى القوانين والسياسات التي تصون الحقوق وتحمي الآراء والحريات.

شبهات مثارة حول شرعية وهُوية مؤسسات ا لمجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي.

الشبهة الأولى:

تتعرض مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي إلى اتهامات من البعض حول هويتها؛ ومدى استقلالها؛ وبأنها غير إسلامية؛ وبأنها تنفذ أجندة دول أجنبية وغربية للسيطرة على المجتمعات الإسلامية من خلال تبعيتها للمنظمات الغربية المانحة، وذلك بالتزامها ببرامج وسياسات تلك المنظمات أو سياسات بلدانها؛ مما يضعف ارتباطها بالمجتمع الذي تخدم فيه، وبسبب ذلك قد تفقد مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي مصداقيتها أمام بعض قطاعات المجتمع وفاعليتها لخدمته.

الشبهة الثانية:

إن فكرة مؤسسات المجتمع المدني ومبادئ حقوق الإنسان وبناء مؤسسات لحمايتها هي فكرة غربية دخيلة على المجتمع العربي المسلم، وليس لها أصل في الشرع ولا التاريخ الإسلامي، وإن انتشار هذا الفهم الشائع بين فئات المجتمع يؤدي إلى فقدان الثقة وإلى ضعف العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وتلك القطاعات، بل إن فكرة المطالبة بالحرية والعدالة وحقوق الإنسان فتنة يجب القضاء عليها؛ وأن إزالة المظالم الاجتماعية بجميع أصنافها هي دعوة للتخريب. ويمكن الإجابة على مثل هذه الشبهات بما يلي:

أسس العدالة في الإسلام:

تُبنى قواعد الحكم في الإسلام على مبادئ كلية يمكن أن يتم الاجتهاد في إيجاد الهياكل والإجراءات الكفيلة بتحقيقها، وترتكز هذه القواعد على:

الشورى، الحرية والكرامة، العدالة والمساواة، وتعددية المناهج والنظم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشأن العام.

فالشورى: هي أهم المرتكزات الأساسية للحكم في الإسلام، وعبرها تتحقق مفاهيم الحرية الأساسية، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨]، ويمكن الاستدلال على أهمية الشورى من خلال اقترانها في الآية الكريمة بالعبادات، ومن خلال تسمية إحدى سور القرآن الكريم بالشورى، وقد قال أبو هريرة رضي الله عنه: «ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ»(١)، وقال الحسن البصري: «وَاللهِ مَا اسْتَشَار قَومٌ قَطُّ إِلَّا هُدُوا لأفضَلِ مَا بَحَضْرَتِهِم، ثُمَّ تلا ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾»(٢).

حرية العقيدة: كفل الإسلام حرية العقيدة لغير المسلمين، من أهل الكتاب وسواهم، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، وقال تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولذلك فإن كفالة حرية العبادة في الإسلام تقتضي كفالة أجواء الحرية السياسية لكافة أفراد الأمة الذين تنطبق عليهم الآيات الكريمة السابقة.

كرامة الإنسان والقبول بتعددية المناهج:

أرسى الإسلام قاعدة الكرامة الإنسانية العامة المكفولة لكل إنسان؛ ﴿۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى.
(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد.

عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٠]، كما أقر الإسلام بتعددية المناهج والنظم لكل أمة، حيث يقول تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [المائدة: ٤٨]، ويمكن القول بأن الدين الإسلامي؛ بما جاء به من أحكام تقوم على حرية العقيدة لغير المسلمين، والشورى في الحكم، والعدل والمساواة لأفراد الأمة، وتقبل الاختلاف، وتقبل النقد الذاتي، وقد أرسى الدين قبل أربعة عشر قرناً مرتكزات القيم الأساسية لما نسميه اليوم بالمجتمع المدني؛ وحقوق الإنسان، كما أن الصحيفة التي وضعها رسولنا محمد ﷺ لتنظيم العلاقة بين المسلمين واليهود في المدينة؛ تُعتبر أول دستور تعاقدي بين المواطنين في ذلك العهد، وقد أقرت تلك الصحيفة أن «يهود بني عوف أمة مع المؤمنين»، «وأن لليهود دينهم وللمسلمين دينهم»، تثبيتا لحرية المعتقد وما يتفرع عن ذلك من حقوق، وأنه «لا يأثم أمرؤ بحليفه، وأن النصر للمظلوم»، وبذلك يكون كل أهل المدينة منضوين تحت لواء منظومة راشدة واحدة، هي التي يرأسها الرسول ﷺ.

وقد أكدت سيرة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، تطبيق هذه المبادئ لضمان حقوق المواطنة حيث قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قولته المشهورة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟»؛ وسبب المقولة معروف حينما حصل اعتداء من مسلم على غير مسلم، كما أن الخليفة الراشد عليا رضي الله عنه؛ كفل حقوق الخوارج الذين خرجوا عليه حيث قال لهم: «لكم علينا ثلاث، لا نمنعكم مساجد الله تذكروا فيها اسم الله، ولا نبدأكم بقتال، ولا نمنعكم الفيء»، ولذا تطورت تجمعات المجتمع الأهلي في عهد الخلفاء الراشدين وفي عهود خلفاء الدولة الإسلامية، وهي الشكل الموازي لجمعيات المجتمع المدني اليوم، وقد تمثلت تلك الجمعيات والتكوينات في صيغ

متعددة، من أهمها ما عُرف «بأهل الحل والعقد»، والذين كانوا يشكلون مجالس الشورى التي يستعين بها الحاكم على معالجة مختلف القضايا الدينية والمدنية.

التوصيات:

بعض المقترحات لشراكة حقيقية فاعلة لمؤسسات المجتمع المدني:

١) ضمان تمثيل عادل للمجتمع المدني في مؤسسات وهيئات الحكم، وحماية حقوق الإنسان، والتنمية البشرية والمستدامة.

٢) تأهيل وتعزيز البنية التحتية الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني.

٣) جعل المصلحة العامة بوصلة موجهة لتدبير السياسات العامة.

٤) تعزيز منظومة القيم باعتبارها موجها للسلوك الاجتماعي، ومحاربة: القيم السلبية والفساد واللامبالاة؛ والاعتماد على الغير؛ وعدم تقدير قيمة العمل والوقت.

٥) استقلالية مؤسسات المجتمع المدني؛ واستقلالية قراراتها عن مصالح المانحين الممولين لمعظم مؤسساتها.